

أ. المصادر الأصلية

1- الدستور

هو القانون الأساسي في الدولة والذي يعتبر المصدر الأول والرسمي للنظام العام الدستوري والسياسي في الدولة، حيث تنص المادة 28 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على أن: "الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات".

2- الشريعة الإسلامية

يعد الإسلام في حياة الفرد أسلوب حياة و منهاج عام يقوم عليه سلوكه و يحدد بناءا عليه طموحه، فيصبح خيار حضاريا بوصفه مصدر أساسي للتشريع و منحه مكانة مرجعية عليا، فالشريعة الإسلامية كانت ولا زالت ذات مكانة عالية لا يمكن المساس بها، فالقاضي يطبقها من تلقاء نفسه و لا يجوز ممارسة الحقوق الحريات بعيدا عن أحكام الشريعة. و لما كان الإسلام هو دين الدولة ، فإنه من النظام العام أن تكون الدولة تعتقد بالدين الإسلامي الذي يحرم بعض الأفعال المحرمة شرعا كالربا و القمار و الخمر.

ب. المصادر الإحتياطية

1- العرف

يعتبر العرف مصدرا في القانون الجزائري وفقا للقانون المدني، حيث يعد العرف ذلك السلوك الذي يتبعه الأفراد في المجتمع في موضوع معين ولا يمكنهم مخالفته، بالشعور بالزاميته معنويا. ويعد العرف غير مكتوب ولكنه سلوك تعارف الناس على نهجه بالتركرار.

2- المبادئ العامة للقانون

تعتبر المبادئ العامة للقانون قابلة للتطور والخلق، وتعتبر حيوية النظام القانوني ووسيلة لتطوير وتنمية القوانين، ولكن من الصعوبة تحديد معنى وتعريف هذه المبادئ بحيث هناك من يعرفها كالفقيه بيسكاتوري بأنها مجموعة من المبادئ التي تستخدم في توجيه النظام العام القانوني من حيث تطبيقه وتنميته ولو لم يكن لها دقة القواعد القانونية وإنضباطها. هذه المبادئ قد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة وهي التي يكشف عنها القضاء من المعتقدات الراسخة في ضمير المجتمع.

3- قواعد العدالة والإنصاف

تعتبر قواعد العدالة والإنصاف كما يرى الفقيه سقراط أن القوانين التي يحكم بها المواطن الصالح ليست هي ما تضعه المدينة من أوامر فحسب ولكنها كذلك مجموعة القوانين العليا غير المكتوبة التي لا يرجع مصدرها إلى عمل البشر، والتي هي خيرة لأنها نافعة تساعد على تحقيق فكرة العدل بإعتبار أن العدل هو مقياس التنظيم. ويتم الإعتراف بهذه القواعد من طرف القاضي والمشرع كأنها قواعد قانونية تكمل الإطار القانوني إلى درجة أن لها قيمة ملزمة كتلك المعترف بها للقواعد القانونية الوضعية الملزمة الواجبة النفاذ.